

أحكام طلب إسترداد المأجور في قانون المالكين والمستأجرين الأردني

إعداد الطالب

عماد عيد أحمد العبيادات

إشراف

الأستاذ الدكتور سلام منعم مشعل

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول

على درجة الماجستير في القانون

2017

تفويض

أنا عمار عبد أحمد العبيدان، أفوض جامعة الإسراء بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع: 

التاريخ: ٢٠١٨/١٢/٢٠

قرار لجنة المناقشة

نوقشت رسالة الماجستير للطالب عماد عيد احمد العبيادات بتاريخ (٢٠١٧/١٢/٢٧)
والموسومة بـ "أحكام طلب استرداد المأجور في قانون المالكين والمستأجرين الأردني".
وأجيزت بتاريخ (٢٠١٧/١٢/٢٧).

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور سلام منعم

رئيساً ومشرفاً

الدكتور محمد العماوي

عضوأ داخلياً

الدكتور محمد ابو اليهيجاء

الاوسيط

عضوأ خارجياً/جامعة الشرق

الاوسيط

الشَّكُرُ وَالْأَهْدَاءُ

إِلَى مَنْ أَوْصَى بِهِمَا وَقَالَ عَنْهُمَا رَبُّ الْعَزَّةِ "وَقَضَى رَبُّكَ أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدِينِ احْسَانًا" مِنْ أَشْعَلَ شَمْعَهُ عُمْرُهُمَا لِتَضِيءَ دُرُّبِي .. رَمْزُ الْحَيَاةِ ، ، أُمِّيْ وَأَبِي

إِلَى أَسْتَاذِي الْمُشْرِفِ الَّذِي لَمْ يَبْخُلْ عَلَيْ بِعَمْلِهِ وَوقْتِهِ وَجَهْدِهِ فَكَانَ لِي
الْمَعْلُومُ الْمُرْشِدُ الْأَسْتَاذُ الدُّكْتُورُ سَلَامُ مَشْعُلُ.

إِلَى الْصَّرْحِ الْعَلْمِيِّ الَّذِي أَنْارَ دُرُّبِيْ بِالْعِلْمِ ، فَكَانَ لِي نِبْرَاسُ الدِّرْبِ
فِي حَيَاتِيِّ الْعَلْمِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ .

إِلَى شَرِيكَةِ دُرُّبِيِّ ... زَوْجِيِّ الْغَالِيَّةِ وَإِبْنَتِيِّ الْغَالِيَّتَيْنِ فَرَحُ وَزِينُ .

إِلَى كُلِّ مَنْ هُوَ رَاعِيُّ الْعِلْمِ وَنَقْدِمُ هَذِهِ الْأُمَّةَ ، ، إِلَى كُلِّ طَالِبٍ عَلَمٌ
مُجْتَهِدٌ ، وَلِكُلِّ مَنْ لَهُ حَقٌّ عَلَيْ

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	نموذج التقويض
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء والشكر والتقدير
د	فهرس المحتويات
و	الملخص
1	المقدمة
6	تمهيد: القضاء المستعجل كجهة صاحبة ولایة في نظر طلب إسترداد المأجور
17	الفصل الأول : ماهية طلب إسترداد المأجور
19	المبحث الأول: التأسيس القانوني لطلب إسترداد المأجور.
20	المطلب الأول: الأسباب الموجبة لاستحداث طلب إسترداد المأجور.
20	الفرع الأول : مرحلة قاعدة الإمتداد القانوني
25	الفرع الثاني : مرحلة العقد شريعة المتعاقدين
30	المطلب الثاني: التمييز بين طلب إسترداد المأجور وغيره من الدعاوى التي تشتبه معه
30	الفرع الأول: دعوى استرداد الحيازة وطلب استرداد المأجور
32	الفرع الثاني: الفرق بين طلب إسترداد المأجور كطلب مستعجل و الدعوى المستعجلة
39	المبحث الثاني: اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في نظر طلب إسترداد المأجور
42	المطلب الأول: مدى توافر صفة الإستعجال في طلب إسترداد المأجور.
48	المطلب الثاني: مدى مراعاة عدم المساس بأصل الحق في طلب استرداد المأجور
48	الفرع الأول: مبدأ عدم المساس بأصل الحق في القضاء المستعجل
55	الفرع الثاني: مدى مراعاة عدم المساس بأصل الحق في طلب إسترداد المأجور

الصفحة	الموضوع
64	الفصل الثاني : الإطار الإجرائي لطلب إسترداد المأجور على وجه الاستعجال
66	المبحث الأول: إجراءات طلب إسترداد المأجور
68	المطلب الأول: محل التزام المستأجر برد المأجور
73	المطلب الثاني: شروط تقديم طلب إسترداد المأجور وحضور الخصوم
87	المبحث الثاني : الآثار المترتبة على صدور قرار في طلب إسترداد المأجور
88	المطلب الأول : شروط تنفيذ القرار الصادر برد المأجور
94	المطلب الثاني : خيارات المستأجر بعد صدور قرار بإسترداد المأجور
107	الخاتمة
109	الاستنتاجات والتوصيات
112	المراجع.
118	الملخص بالإنجليزي

أحكام طلب استرداد المأجور في قانون المالكين والمستأجرين الاردني

اعداد الطالب

عماد عيد احمد العبيادات

اشراف

الاستاذ الدكتور سلام منعم مشعل

الملخص

تناولت هذه الدراسة احكام طلب استرداد المأجور في قانون المالكين والمستأجرين الاردني وتأتي اهمية هذا الموضوع لما له من اثار عملية على الكثير من افراد المجتمع الاردني وبالتزامن مع ما تمر المملكة الاردنية الهاشمية من ثورة لتعديل القوانين لتنماشى مع الاحداث والظروف المحيطه من كافة الاتجاهات وعلى جميع الاصعدة ومن ضمنها الازمة السكانية وقد تناول الباحث هذه الدراسة وتم تقسيمها الى فصلين تناول في الاول ماهية طلب استرداد المأجور ومن ضمنه التأسيس القانوني وختصاصات قاضي الامور المستعجلة في نظر الاسترداد وخصص الفصل الثاني للاطار الاجرائي لطلب استرداد المأجور على وجه الاستعجال ومن ضمنه اجراءات طلب استرداد المأجور والآثار المترتبة على صدور قرار الاسترداد وخلصت الدراسة الى ان المشرع الاردني ابغض صفة الاستعجال على طلب استرداد المأجور واعتبره من الطلبات المستعجلة التي يختص بها قاضي الامور المستعجلة على الرغم من تطرق طلب استرداد المأجور الى اصل الحق وجوهر العقد ومحل التزامه وهو المأجور بعكسختصاصات قاضي الامور المستعجلة التي من اساسها وفلسفتها القانونية عدم المساس بأصل الحق والاكتفاء بإجراء وقتى مستخلص من ظاهر البينة وقد خلص الباحث بنتيجة بحثه أن احكام طلب إسترداد المأجور لا توائم أحكام القضاء المستعجل من حيث عدم وجود خطر محقق يستدعي اهدار حق المستأجر في التمسك بحقه في الانتفاع بالمأجور .